الفصل الأول

مقدمـة

إدوارد ب سانت جون ومايكل د. بارسونز

في أواخر القرن العشرين، انهار الأساس المنطقي الكامن تحت التمويل العام للتعليم العالي في الولايات المتحدة. ولقد كان صناع السياسة يتساءلون على نحو روتيني حول مزاعم مسؤولي الكليات بأن تخصيص دولارات الضرائب للتعليم العالي، سواء على شكل مساعدات دعم مباشر للتعليم والتدريب، أم تمويل للبحوث والتنمية الجامعية، من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومثل هذه الأسس المنطقية لم تعد مقبولة بلا تساؤل. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الحجة القائلة إن التمويل الاتحادي والتمويل على مستوى الولاية لبرامج المنح القائمة على الحاجة ضروريان للحفاظ على تكافؤ الفرص، صارت حجة مهملة بشكل روتيني في عملية صنع السياسة، عندما ذهب أصحاب المصالح يجادلون للحصول على حصتهم من ميزانية تعليم آخذة بالتضاؤل. وبدلاً من ذلك، فإن هذه الأسس المنطقية الأقدم تقوضها الانتقادات من محافظين جدد يؤكدون بأن الكليات مسرفة، ولذلك فإن أسعارها مرتفعة أكثر من اللازم، وكذلك انتقادات من أحرار ليبراليين جدد يجادلون دفاعاً عن إصلاح المدارس بصفته إستراتيجية للوصول إلى الكليات. ونتيجة لذلك كان هناك تحرك سريع نسبياً نحو خصخصة الكليات العامة، وتحول في التأكيد في المساعدات الاتحادية للطلبة من الوصول المتساوي إلى قدرة الطبقة المتوسطة على الدفع عن طريق قروض وائتمانات ضريبية.

وهكذا فإن سياسات التعليم العالي الآن عرضة للنزاع أكثر مما كانت طيلة القسم الأعظم من القرن العشرين. ففي أوائل القرن الحادي والعشرين صارت الأسس المنطقية للتمويل العام عرضة للتحدي، مما خلق وضعاً معقداً للإداريين

الذين يجادلون دفاعاً عن زيادات للتمويل العام، وللباحثين الذين يحاولون فهم سياق السياسة الجديدة. وفي هذا الكتاب، يعالج الباحثون والممارسون تعقيدات السياق السياسي الجديد بهدف إعلام صناع السياسة، والأساتذة، والطلبة عن الطبيعة المتغيرة لسياسات التعليم العالي. وكمقدمة، فإننا نراجع بعض أسباب انهيار التوافق السياسي القديم، ثم نركز على الطرق التي يستطيع بها الفهم المعاد التركيب لسياق السياسة أن يقدم معلومات للدفاع عن المؤسسات، وتمويل البحوث، ومساعدات الطلبة. ونختتم باقتراح إطار لفحص سياق السياسة الجديد، والمسوغات الجديدة للتمويل العام.

انهيار التوافق القديم

على امتداد القسم الأعظم من القرن الماضي كان هناك توافق سياسي على الأسس المنطقية للتمويل العام للتعليم العالي في الولايات المتحدة، وعلى تركيب العلاقة بين الحكومة والمؤسسات. فعند حلول نهاية القرن التاسع عشر كان دور الولايات في تمويل الكليات والجامعات العامة قد ترسخ بصلابة، وذلك نتيجةً جزئية لاستجابات الولايات لقوانين منح الأراضي (جونسون 1989). وأثناء القرن العشرين توسع دعم الولايات للتعليم العالي مع نمو أنظمة جامعات الولايات، وإضافة دور المعلمين، وبعد ذلك كليات شاملة أخرى، وكليات للمجتمعات المحلية، وكليات وجامعات أخرى مدعومة بأموال عامة. وفي ستينيات القرن العشرين وسبعينياته حصلت الحكومة الاتحادية على دور كبير في تمويل مساعدات الطلبة القائمة على أساس الحاجة كوسيلةً لجعل فرص التعليم متكافئة.

وكان يكمُن تحت هذه التطورات توافق عريض على التقويم الاجتماعي والاقتصادي للاستثمار العام في التعليم العالي، وقد أيد الأحرار الليبراليون هذه التطورات، لأنهم كانوا يقدرون قيمة توسيع الفرص التعليمية؛ كما أيد المحافظون التوسع لأنه يعزز التنمية الاقتصادية. ولم يكن الموقفان متضاربين، بل لقد عزز كل منهما الآخر بالفعل، حتى عندما كانت هناك اختلافات على أي إستراتيجيات التمويل هي المرغوب فيها. غير أن

افتراضات الأرضية المشتركة هذه أصبح يحل محلها في العقدين الأخيرين شكل جديد من الصراع على تمويل التعليم العالي وخضوعه للمساءلة. ولتوضيح الانهيار في التوافق القديم ، فإننا لا نحتاج إلاّ إلى التأمل في حجج المحافظين الجدد والأحرار الليبراليين الجدد الذين ينتقدون السياسة العامة في مجال التعليم العالي.

ففي ثمانينيات القرن العشرين شرع المحافظون الجدد يجادلون بأن التعليم العالي غير منتج (فين 1988؛ وفين ومانو 1996)، وبأن مساعدة الطلبة غير فعالة (بينيت 1987). وأدت هذه الانتقادات إلى تنفير أسرة التعليم العالي، التي بدأت تبحث عن توضيحات بديلة للأسعار الآخذة في الارتفاع. غير أن قلة المجادلات المضادة وذات المصداقية لمجابهة هذه الانتقادات قد سهلت على المحافظين الجدد كسب دعم الأغلبية لتقليل المنح الاتحادية القائمة على أساس الحاجة وللزيادة في القروض (سانت جون 1994). وقد فوجئت أسرة التعليم العالي بهذا الموقف الانتقادي وهي غير مستعدة. فلم تكن محاولاتها ناجعة للضغط لمصلحة برامج التعليم العالي (بارسونز 1997). ومن حيث الجوهر، فإن هذا الموقف للمحافظين الجدد كان يعطي للتنمية الاقتصادية قيمة أكبر من قيمة التنمية الاجتماعية. وقد سيطر هذا الموقف على سياسة التعليم العالي الاتحادية طيلة أوائل التسعينيات وكان له تأثير كبير في كثير من الولايات، مع تزايد تعريف التعليم العالي بأنه مصلحة خاصة، لا عامة.

وعند منتصف التسعينيات برز موقفٌ للأحرار الليبراليين الجدد، وهو تطور جاء بتوازن جديد، وربما مؤقت، لخطاب التعليم العالي. وكان هذا الموقف يجادل بأن هناك انحسارًا في إمكانيات الوصول تعود إلى السياسة الجديدة في المساعدات الاتحادية للطلبة (مكفيرسون وشابيرو 1997)، وبأن غالبية الناخبين تدعم الحفاظ على الاستثمار العام في مساعدات الطلبة (كوك 1998). وكان هذا الموقف بشكل جوهري يقدر قيمة جانب التنمية الاجتماعية لنفقات التعليم العالي، مع الهدف الاقتصادي الجديد، الذي يمكن الأحرار الجدد من الصمود في مداولات السياسة حول مساعدات الطلبة لتجنب المزيد من تقليل المنح، بالرغم من انتخاب أغلبية جمهورية في الكونغرس (كوك 1998).

غير أن موقف الأحرار الجدد كان ينقصه الأساس المنطقي لزيادة التمويل الحكومي للطلبة والمؤسسات. ومع الهجوم على المنح القائمة على أساس الحاجة، فقد حول المحللون حجتهم الجدلية إلى التحضير الأكاديمي. فجادل المدافعون الأحرار الجدد لصالح تمويل البرامج التي تشجع الطلبة على التسجيل (كما فعل غلاديو وسويل 1999، على سبيل المثال)، مما أدى إلى تمويل برنامج اتحادي جديد عنوانه «اكتساب وعي مبكر والاستعداد لبرامج ما قبل التخرج». وجادلوا أيضاً بأن المساعدة المالية للطلبة ليست كافية (غلاديو وسويل 1999 وكينغ 1999)، لأن برامج مساعدات الطلبة القائمة على أساس الإنصاف قد فقدت الدعم فبرزت حالات جديدة من عدم المساواة، بما فيها تباعد الفرص التعليمية بين الطلاب ذوي الدخل العالي وذوي الدخل المنخفض (اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدة المالية للطلبة 2002؛ وسانت جون 2002).

وهذا السياق الجديد يختلف عن التوافق التقدمي القديم بعدة طرق. فقبل الثمانينيات، كان المنطق المستخدم للدفاع والاستثمار في التعليم العالي منضماً في حزمة مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتبرير النفقات العامة على التعليم العالي لأنه يحقق الصالح العام والخاص على حد سواء (كما جاء عند هانيمان وواتنبرغر وويستبروك 1996). وكانت نقطة الخلاف الكبرى تتعلق بمدى ونوعية الاستثمار الجديد الضروري لتوسيع الفرص (وهذا هدف اجتماعي) وتحفيز التنمية الاقتصادية (وهذا هدف اقتصادي). أما موقف المحافظين الجدد في الثمانينيات فقد كان تقويضاً لتوافق الأحرار التقدمي. فقد جادل المحافظون الجدد بأن الاستثمار العام قد ذهب إلى أبعد من اللازم، وبأن الزيادات في الاستثمار ينجم عنها تحول الدخل، وبأنها تسهم في التباطؤ الاقتصادي (هانسن 1983). وهذا الموقف المحافظ المثمن لقيمة الأهداف الاقتصادية بدلاً من مجرد المجادلة ضد الاستثمار الجديد، عزز مجادلة تطالب بتقليص التمويل العام للتعليم العالي.

وعلى عكس ذلك، فإن موقف الأحرار الجدد أعاد تركيب قيمة هدف التنمية الاجتماعية لسياسة التعليم العالي. وكانت الحجج فعالة بشكل معقول لصالح برامج

جديدة تقدم تشجيعاً للطلبة (غلاديو سويل 1999؛ وكينغ 1999. غير أن البحث الذي أثبت بالوثائق بأن تقليصات المساعدة القائمة على أساس الحاجة كانت أعمق من اللازم (مكفيرسون وشابيرو 1991، 1997) تم إهماله إلى حد كبير.

وأدت هذه المناقشة الأحدث إلى خلق لغز جديد عن السياسة. فالأرضية المشتركة الآن هي أقل بكثير مما كانت عليه من أواخر القرن التاسع عشر إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين. وبدلاً من اعتبار التعليم العالي معززاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فإن هدف التنمية الاقتصادية يسيطر الآن على السياسة الاتحادية، بينما يدعي موقف الأحرار الجدد بشكل جوهري أنه قد انتصر إذا صمد بوجه المزيد من الاقتطاعات (كوك 1998). ذلك أن خصخصة المؤسسات العامة والقروض للطلبة قبل التخرج -وكلاهما جزء من عميلة العولمة (هنري وشركاه 2001؛ وسلوتر وليزلي 1997)- لا يقدمان بدائل للمدافعين عن التمويل العام.

إعادة التفكير في النظرية والممارسة

ولسوء الحظ، فإن المدافعين عن التعليم العالي والباحثين في سياساته نادراً ما فكروا في المشكلات النظرية المرتبطة بالسياق السياسي الجديد في التعليم العالي. فمن الناحية التاريخية، لم يكن هناك تفحص انتقادي لدور العقلنة والدفاع، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير لوجود التوافق القديم. غير أنه في السياق الجديد فإن كلاً من المدافعين -الذين يجادلون لصالح تمويل برامج التعليم العالي ومؤسساته، أو الذين يجادلون لصالح تقليص مثل هذا التمويل- وكذلك الباحثين الذين يحللون آثار هذه السياسات هم جميعاً بحاجة إلى التفكير بشكل انتقادي أكثر في كيفية استخدامهم للنظرية من أجل عقلنة خيارات السياسة. فإذا تم إيصال مثل هذه التأملات، فإنها تساعد على بناء أساس أكثر سلامة للمناقشات، وتخلق فهماً مشتركاً بين مؤيدي المواقف العقائدية المختلفة. وفي السياق الجديد، فإن من المهم التفكير في استعمالات الأسس المنطقية والأدلة. إن التأمل في النظريات التي توضح خطاب السياسة أو تكمن تحته يساعد في تقديم المعلومات لهذا النوع من التفكير والتحليل الانتقادي.

مشكلة النظرية الكامنة

ولقد كان هناك تنظير أقل من اللازم لسياسات تحليل سياسة التعليم. وإن قصور النظرية في توضيح العملية السياسية وخيارات السياسة في التعليم العالي قد تم عزوه إلى عدة عوامل، ولكن أهمهما منها عاملان: أحدهما هو تطور دراسات السياسة التعليمية كفرع منفصل عن أصله الذي هو العلوم السياسة. فمع تطور السياسة التعليمية، تبنّى الباحثون النزعة الجماعية بصورة ضمنية لتكون نظريتهم التوجيهية. ولكن أسسهم المنطقية للتمويل تم تكييفها من الاقتصاد. وهكذا فإن الافتراضات الجماعية في تحليل السياسة والبحوث التعليمية، مشفوعة بالعقلنة في النظرية التعليمية والنزعة العملية التجريبية في التحقيق، صارت قوية إلى درجة أن الباحثين لم يعودوا يعترفون بالنظريات إلاّ نادراً. وصارت النظرية مطمورة في الرموز والنماذج؛ وهكذا راح الباحثون يستخدمون هذه الأطر في صمت لتحليل السياسة.

ولو أن الباحثين في السياسة التعليمية تفحصوا طرق تحليلهم لها تفحصاً انتقادياً لاكتشفوا العقيدة الأيديولوجية المطمورة في رموز التحليل ونماذجه تلك. وذلك بالضبط هو ما فعله لورانس هـ ترايب في مقالته الحاوية على بذور التطور المقبل والمعنونة «علم السياسة: التحليل أو العقيدة» (1972). فيجادل ترايب بأن العقيدة المرشدة لتحليل السياسة هي الاعتقاد بأن خيارات السياسة «هي ذات طابع تقني بصورة جوهرية»، وبأن صناعة السياسة هي قضية اختيار عقلاني (ص 66). وفي انتقاء الخيارات يستخدم الباحثون طرقاً محايدة القيمة لضمان الموضوعية. وقد تم استبعاد المسائل الاجتماعية بخصوص الجنس (ذكر أو أنثى)، والسلطة، والامتياز، والقيم، بينما راح المحللون يركزون على التقنيات. فقام دوغلاس ج. إيمي (1987) بنقل انتقاد ترايب خطوة أبعد، فاقترح أن صنع السياسة لا يعتمد فقط على الطرق والمنهج، بل يعتمد أيضًا على تعليم التحليل السياسي، محللي السياسة قد تدربوا على ترك المسائل المعنوية والأخلاقية لمجال صُنَّاع السياسة. وقد تم التشكيك في كثير من المبادئ الحسنة التي توجه محللي السياسة وتكذيبها، ولكن تلك المبادئ لا تزال مطمورة في تحليل سياسة التعليم العالي اليوم، وهي تسهم في تقليل تنظيرها.

أما العامل الثاني لوقف نمو النظرية في تحليل سياسة التعليم العالي، فهو نمو التوافق السياسي الذي راح يسيطر على ساحة سياسة التعليم العالي الاتحادية. ومع اعتماد قانون التعليم العالي لعام 1965، صار كل واحد على ما يبدو ديويّاً (نسبة إلى جون ديوي (1859 - 1952)، الفيلسوف الأمريكي الذي طّور الفلسفة البراغماتية الذرائعية). فبالدعم الاتحادي الكافي، يستطيع التعليم العالي أن ينهي العنصرية، ويعزز العدالة الاجتماعية، وينهي البطالة، ويكسب السباق الفضائي، ويجلب مزيداً من الروايات التي لم تحكِ عن الخير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يحصى في أثناء بناء أمريكية للمجتمع العظيم. وقد عبر الجمهوريون عن شكوكهم في بادئ الأمر، ولكن في غضون بضع سنوات قصيرة كان الفرق الأولي الأساسي بين الجمهوريين والديمقراطيين فرقاً في الوسائل، لا في الغايات. وصار ريتشارد ميلهوس نيكسون أول رئيس يلقي خطاباً وطنيّاً متلفزاً عن التعليم. وقد ساعدت اللغة والقيم المشتركة على تقديم الانسجام والوحدة والمنطق لحلبة السياسة. ونظراً لأنه لم يتشكك أحد في الأساس الفلسفي الكامن تحت المشكلات والقضايا، فقد راحت الصراعات تنشأ حول حلول محددة. وعلى سبيل المثال، فإن مسألة إعطاء القروض عن طريق الإقراض المباشر لم تكن قضية قروض، بل كيفية إيصال القروض. وكان الشيء نفسه صحيحاً فيما يتعلق بانعدام توازن القروض – المنح. ولم تكن القضية قضية قروض للطلبة، بل التوازن المناسب بين القروض والمساعدة التي على شكل منح. وظلت الافتراضات والاعتقادات التوجيهية بلا تحدٍّ، وبقيت الحلول وحدها هي المعرضة للتشكك والنزاع.

ولقد بدأ التوافق الذي كان يوجه حلبة السياسة منذ الستينيات يتآكل في الثمانينيات وانهار في التسعينيات (بيرسون 2000). ثم إن العجز عن تسديد القروض، والضغط للحصول على تأمينات ضريبية، وتجديد التأكيد على مساعدات الجدارة، والتحول من فرص التعليم إلى دعم ذوي الدخل المتوسط، وتناقص الدعم العام للعدالة الاجتماعية، وتزايد تكاليف التعليم العالي، وغير ذلك من الاتجاهات، قد أرغمت صناع السياسة على التشكك في التوافق القديم. ومن المدهش أن تآكل التوافق لم ينتج عنه الانفجار في طرق المعالجة النظرية والمنهجية المرتبطة بتحولات مشابهة في علوم أخرى (مثل التاريخ أوالفلسفة).

وقد أدى أحد التغييرات إلى زيادة الانتباه لسياسة العلوم الاتحادية في التسعينيات، ولكن بقي للوصول والإنصاف سيطرة على جزء كبير من جدول أعمال البحث في سياسة التعليم العالي. واستمر المدافعون عن السياسة يستخدمون الأسس المنطقية القديمة، بينما لم يقم الباحثون في السياسة إلا بحركات إضافية بعيداً عن النماذج التقليدية لتحليل السياسة.

وفي هذا السياق، بدأ بعض الباحثين والمدافعين يعيدون التفكير في حجج الأحرار والمحافظين حول التمويل العام. وإن كتاب مايكل مومبر المعنون **إزالة حواجز أسعار الكليات** (1996)، وكتاب كونستانس ي. كوك المعنون **الضغط لصالح التعليم العالي** (1998) هما مثالان ممتازان على حجج الأحرار الجدد. كما أن التحليلات الحديثة (كالان وفيني 1997؛ وسانت جون 1994) قدمت أفكاراً تؤكد الاستجابة لأحوال السوق الجديدة، إن لم يكن لخصخصة الجامعات العامة (كيدويل وماسي 1996؛ وبريست وشركاه 2002). وهذه الحجج تقدم افتراضات من المحافظين الجدد حول تقليص دعم دافع الضرائب.

إن ما كتبه مايكل مومبر، المؤطر بالوصول والإنصاف، ينظر إلى ما عملته الحكومة، ولماذا لم تقلل الجهود من حواجز الأسعار. وبينما ليس هناك اعتراف بإطار نظري، فإن مومبر يحلل بوضوح تأثير الترتيبات المؤسسية والتفاعلات على السياسة العامة. وتركز توصيات الإصلاح على تحسين التمويل العام. وتستخدم كوك (1998) نظرية المجموعة صاحبة المصلحة كإطار للتحليل، ولكنها تركز أيضاً على الأداء المؤسسي وكيف يمكن تحسينه. وهي مهتمة على وجه التحديد بكيفية قيام روابط التعليم العالي المقيمة في واشنطن بتمثيل مصالح أعضائها. فاكتشفت أنه من وجهة نظر رؤساء الجامعات، فإن الروابط بعيدة نسبياً عن الاتصال بالمقرات الاجتماعية. وهي -مثل مومبر- تركز على تحسين الحجج المؤسسية لتمويل التعليم العالي. ولا يحاول أي من الكتابين أن يتخلص من الأطر السابقة كي يصل إلى حالات فهم جديد لسياسة التعليم العالي.

إن الأسس المنطقية للمحافظين الجدد أكثر انتقاداً للوضع الراهن من الأسس المنطقية للأحرار الجدد. ويقدم المحافظون السوق حكماً محايداً. وقد قام وليام ماسي وزملاؤه (مثل كيدويل وماسي 1996) بالإضافة إلى حجج الآخرين الذين دافعوا عن إستراتيجيات

الميزانية والإدارة التي تدخل قوى السوق إلى الجامعات. وهذه خطوة أبعد مما ذهب إليها مؤلفون سابقون اقترحوا بأن تنظر المؤسسات إلى موجوداتها بالطريقة التي تنظر بها الشركات الخاصة إلى إستراتيجيات رصيدها (مثل سيمسك وهايد نجر 1992). ومن بين أشياء أخرى، فإن هذا يعني بيع بعض الموجودات، والتعاقد على خدمات، من خدمات الأغذية إلى إدارة خدمات الطلبة. وهذه التوصيات مثار جدل وخلاف، ولكن رؤية المحافظين الجدد تكتسب دعماً، فهي تدعو إلى هندسة الخدمات الإدارية، بما في ذلك تقليص الحجم، واستخدام عمال من خارج الشركات، وإعادة تركيب العمليات الأكاديمية لمواجهة تحديات سوق التعليم العالي المتغيرة (مثل جونسون وكيدويل 1996).

وفي كتاب **التمويل العام والخاص للتعليم العالي** (1997) يقدم باتريك م. كالان وجوني فيني رأياً آخر، يوازن جوانب الأسس المنطقية للمحافظين الجدد والأحرار الجدد. فمن وجهة نظرهما، فإن تقليص التمويل العام يدفع بالحركة نحو الخصخصة. فتستطيع المؤسسات أن تستجيب؛ إما بتصغير حجمها أو بالخصخصة. وهما يوصيان بالخصخصة طريقةً لتجنب تأثير السياسة العامة السيئة التصميم، أو للحد من هذا التأثير على الأقل. فالخصخصة تتيح للمؤسسات أن تستجيب للسوق، وأن تكيف موقفها لتحقيق أهدافها وتطلعاتها الأكاديمية. ويجادل كالان وزملاؤه المؤلفون بأن سياسات التعليم العالي ينبغي أن تركز على «التوازن بين مصالح المؤسسات وقوى السوق» (براكو وشركاه، 1999، ص 42).

وهاتان الحجتان كلتاهما عرضة لاتهامات ترايب الموجهة ضد التحليل السياسي قبل أكثر من ربع قرن. فلا تستطيع أي منهما أن تستوعب أو توضح التغيرات الحركية الديناميكية على حلبة سياسة التعليم العالي؛ وكلا طريقتي المعالجة «تقنية الطابع بصورة جوهرية»، وتريان صنع السياسة قضية «خيار عقلاني» (ترايب 1972، ص 66). ولسوء الحظ، فإن النظرية كثيراً ما يتم نبذها على أنها عديمة التطبيق وغير ذات صلة خارج قاعات الجامعات الأكاديمية. غير أن تركيب النظرية وتطبيقها مهم لثلاثة أسباب عملية جداً.

فأحد هذه الأسباب هو أن القادة الجامعيين يعملون في «جامعة سياسية» (روزنفيغ 1998). فأسطورة الجامعة كونها مؤسسةً فكرية تأملية بعيدة عن عالم السياسات الخارجي ليست سوى أسطورة بالضبط. فالتعليم العالي مشتبك ومتداخل مع السياسة. فالقادة الجامعيون في النصف الثاني من القرن العشرين أمضوا كثيراً من وقتهم في التفكير في السياسة، ويستجيبون لتوجيهات السياسة، ويحاولون التأثير على صناع السياسة الحكومية. ودون نظرية توضح العملية السياسية وتتنبأ بها، فإن القيادة الجامعية تصبح سلسلة من أحداث رد الفعل غير المترابطة الموحلة في مستنقع من السياسات الاتحادية أو سياسات الولايات المتفاعلة، والمتداخلة، والمتضاربة أحياناً. فالنظرية تقدم فرصة للتأثير على السياسة بشكل استباقي.

والسبب الآخر لأهمية النظرية هو أنه مع تآكل الأرضية المشتركة في حلبة السياسة، فإن الاستخدام المحدود للنظرية قد حلت محله عقيدة تقدم على أنها تحليل سياسة، وتعمل كأساس منطقي لمواقف سياسية. وعند غياب النظرية، فإن تحليل السياسة يبدو أنه يتحرك إلى داخل معسكرات غير متواصلة تذكرنا بالحروب الثقافية في الأدب. فالمسوغات العقائدية يمكن أن تصبح حججاً تخدم ذاتها كحشو متكرر غير مفيد. وفي هذا المناخ الفكري، فإن التحليل القادم من معسكرات متنافسة يتم نبذه لكونه عقائدياً. فالنظرية لن تجمع طريقتي معالجة متنافستين في إطار مشترك من المعتقدات؛ غير أنها يمكن أن تؤدي إلى إطارات مشتركة من التحليل مع مجال وفير للخلاف القاسي والعنيف.

وأخيراً فإن النظرية تخلق مجالاً لكسب المسافة وزاوية النظر. فبدون المسافة والمجال النظري يمكن أن يصبح تحليل السياسة -كما هو مشار إليه أعلاه- ليس أكثر من تسويغ لنموذج سياسة يقصد به الترويج لأفكار ومواقف. فالنظرية لا تستطيع أن تَعِدَ بالحقيقة والموضوعية، ولكنها تستطيع أن تسمح بالمجال والمسافة المطلوبين للتحليل الانتقادي. وبهذا المعنى فإن النظرية قادرة على الأقل على أن تقدم لمحللي السياسة والباحثين موقفاً نقدياً لاختبار المزاعم في الحقيقة والموضوعية. ولذا فإن أحد أهداف هذا المجلد هو بناء تفهم أفضل لنظرية تطوير السياسة وممارسة الضغط لصالح التعليم العالي.

التسويغ في الدفاع والبحث في السياسة

مع اعتقادنا بأن الانفتاح، والصدق والموضوعية أمور ضرورية في الخطاب العام، فإننا ندرك أيضاً أنها صعبة في التطبيق، إذا أخذنا في الحسبان الدور المتغلغل للعقائد السياسية والمصالح المؤسسية. غير أن المعتقدات المشتركة القديمة حول النزعة التقدمية الليبرالية الحرة قد تمزقت بما يكفي لعدم توقع ظهور توافق على المدى القصير. ولذا فإن من المهم بناء فهم لدور الدفاع في تطوير السياسة إلى جانب أدوار الحجج العقلانية لصالح التمويل وبناء بحث توكيدي للسياسة في هذه العملية. فنحن نرى عملية **إعادة التأطير**، أي إعادة التفكير في استخدام المسوغات وأدلة البحث لتقديم معلومات لتطوير السياسة كبعد متكامل لتركيب سياسات أكثر قابلية للتشغيل في التعليم العالي.

ومع انهيار التوافق في التعليم العالي فإن من المهم لمحللي السياسة أن يفكروا بتعمق في كيفية استخدام البحث لتعزيز الخطاب السياسي بالمعلومات. وبفحص الأسس المنطقية المستخدمة للدفاع عن التمويل العام بالنسبة للأدلة التجريبية العملية على مدى صحة الادعاءات الضمنية، يمكن تطوير أسس منطقية مدعومة أكثر بالمعلومات لإلقاء الضوء على الطبيعة السياسية لقرارات السياسة. وبهذه الطريقة نستطيع أن ننتقل من الاستخدام المجرد للنظرية إلى توضيح العملية السياسية لاستخدام عملي ذرائعي للنظرية للدفاع عن خيارات سياسة أفضل تعزيزاً بالمعلومات.

إن برامج المساعدة الاتحادية لطلبة التعليم العالي قد تم تطويرها لمتابعة أهداف توسيع تكافؤ الفرص التعليمية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد وجدت شيلا سلوتر في دراستها لعمليات الضغط لصالح المؤسسات في كتابها **قانون التعليم العالي** (1991) أن معظم الضاغطين المؤسسيين كانوا يلجؤون لحجج رأس المال البشري في مطالبتهم ببرامج جديدة وتمويل عام. وضمن الولايات فإن معظم التخطيط للتعليم العالي تتم معالجته ضمن توافق عريض ينطوي على خطط رئيسية، وتنسيق بين مكونات شتى عن طريق مجالس تنسيق، وصيغ تمويل مسوغة. وكان هناك فهم عام مشترك

لتكاليف التعليم العالي وفوائده في معظم الولايات. وكانت الاهتمامات الكبرى هي كيفية تمويل المؤسسات بصورة كافية في مراحل تناقص العائدات الضريبية، وما هي أفضل طريقة للاستفادة المثلى من استخدام دولارات الولاية لتشجيع الأهداف المشتركة وترقيتها (بيرغ وهوبناك 1987؛ وسانت جون 1991). ولكن مع انهيار التوافق القديم لم تعد هناك مجموعة مشتركة من الافتراضات بين صناع القرار والمدافعين عن المؤسسات.

وفي أوائل الثمانينيات، بدأت الكليات والجامعات عهداً من التخطيط الإستراتيجي. وشرع قادة المؤسسات وأعضاء مجالسها يعيدون التفكير في مهماتهم فيما يتعلق بالنقص المتوقع في تسجيل الطلبة. كما بدأت كثير من الكليات الخاصة، وبعض الجامعات العامة، بالتأكيد على تحسين النوعية والتسويق. وكان الافتراض الكامن تحت ذلك هو أنه مع تناقص عدد الطلبة، فإن الحرم الجامعي سيكون بحاجة إلى أن يصبح أكثر جاذبية للطلبة التقليديين، وإلى حين تطوير برامج جديدة تعجب الطلبة غير التقليديين، أو النوعيين معاً (كيلر 1983؛ ونوريس وبولتون 1987). كما قامت المؤسسات بتكييف إستراتيجياتها لهذه الأهداف الإستراتيجية الجديدة. بل إن الكليات والجامعات بدأت مرحلة مطردة من رفع أجور التعليم لتعيد الاستثمار في أنشطة تربوية ولمساعدة الطلبة (سانت جون 1992، 1994). وكان لهذه الممارسات أساس منطقي هو جزء لا يتجزأ منها يضع المصالح المؤسسية قبل الافتراضات الأقدم عن الصالح العام. ولعل هذه الإستراتيجيات الجديدة قد عجل بها تناقص التمويل الاتحادي لبرامج المنح القائمة على أساس الحاجة وعجز الولايات عن التمشي مع معدلات الدعم للكليات والجامعات العامة. ولكن هذه الإستراتيجيات أبرزت أيضاً بعداً جديداً للدفاع عن المؤسسات.

وعند تفحص انتقادات المحافظين الجدد، التي قدمتها إدارة ريغان، فيما يخص ظهور هذه المبادرات الإستراتيجية المؤسسية الجديدة، فإن الأسباب الكامنة وراء الانقسامات الجديدة في المعتقدات تصبح أكثر ظهوراً للعيان. ففي منتصف التسعينيات، وعندما كان عهد التخطيط الإستراتيجي آخذاً في التشكل، بدأت الحكومة الاتحادية

تعيد تركيب التزامها بالتعليم العالي. وعندما كانت الحكومة الاتحادية تستخدم القروض كإستراتيجية رسمية لتمويل الطلبة، راح مستوى ديون الطلبة يتصاعد (فوسي وبيتمان 1998). وأثناء هذه المدة، فإن نسبة كبيرة من عبء الدفع للكلية قد تحولت من دافعي الضرائب إلى كواهل الطلبة وعائلاتهم (كرامر 1993) بينما استمرت الولايات في تخفيض دعمها لكل طالب في الكليات العامة. غير أنه برغم إعادة تركيب تكاليف الكليات، استمر التسجيل على مستويات أعلى بكثير من معظم التوقعات الوطنية.

وعند استعادة الأحداث الماضية فإن هذه التطورات تزيد توضيح الانهيار في التوافق القديم. كانت بيئة إستراتيجية جديدة قد ظهرت عند حلول عام 1990، عندما راحت الكليات تتخذ نهجاً أكثر توجهاً نحو السوق عكست دور الحكومة المتغير والحاجة إلى التنافس على اجتذاب الطلبة. كما ظهرت مجموعة جديدة من الإستراتيجيات المالية الحكومية. وعلى سبيل المثال، فإن الولايات الغربية التي كانت تواجه توسعاً في التسجيل شرعت في استكشاف ممرات بديلة، مثل تمويل البرامج الجامعية الإلكترونية، وزيادة التمويل العام للطلبة في الكليات الخاصة. وغيرها من الطرق التي من شأنها تقليل الكلفة التي يتحملها دافع الضرائب لتلبية الطلب المتوقع.

وتثير هذه التطورات أيضاً أسئلة عن مستقبل خطاب السياسة، بما فيها أسئلة عن دور مسوغات التمويل العام، وكيف ستتغير، وما إذا كانت أشكال جديدة من بحوث السياسة سوف تتطور. ومن المحتمل جداً أن يستمر هذا المجال المتنازع عليه إلى أوائل القرن الحادي والعشرين بينما تتابع الكليات سلوكها الإستراتيجي المتكيف وسط السياسات الاتحادية وسياسات الولايات المتضاربة والمتصادمة في التعليم العالي. بل إن الضاغطين لصالح التعليم العالي من جهة والوكالات الحكومية من جهة أخرى كثيراً ما يتبعون في هذا السياق الجديد جداول أعمال مستقلة ومنفصلة، باحثين عن ائتلافات جديدة بشأن كل مشروع يتطلب التعاون. وهذا من شأنه أن ينطوي على استمرار للبيئة الإستراتيجية الحالية، بحيث يدافع قادة الكليات والجامعات عن مؤسساتهم في وجه الهم التشريعي المقلق بخصوص تكاليف التعليم العالي.

ومن الممكن أيضاً أن يقوم دافعو الضرائب، وصناع السياسة الحكومية، وإداريّو الكليات بتطوير توافق جديد يعكس التحديات والفرص الجديدة التي يواجهونها. وهذا ينطوي على إيجاد خطاب أكثر انفتاحاً يكسر أغلال الأسس المنطقية الراهنة ويعالج الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات وكذلك العلاقات المتداخلة بين المصالح في الأنظمة القائمة والمصالح الجديدة للولايات في توسيع خيارات التعليم ما بعد الثانوي بكلفة أقل. وهذا من شأنه أيضاً أن ينطوي على بناء حالات تفهم جديدة لعواقب المقاربات المختلفة لتنمية وتوسيع أنظمة جديدة للتعليم العالي. ومن شأنه أن يتطلب إعادة تفكير في الطرق التي تستخدم بها المعلومات والتحاليل لدعم التخطيط الإستراتيجي ضمن الأنظمة الجامعية والوكالات في الولايات.

وبغض النظر عن الممر الذي قد يتطور، فإننا بحاجة إلى البدء في استكشاف أسس منطقية جديدة للتمويل العام للتعليم العالي. فانهيار التوافق القديم يسلط الضوء على الحاجة إلى تطوير وجهات نظر جديدة ذات أرضية نظرية في ميدان تطوير سياسة التعليم العالي وتزويده بالتمويل العام. كما يوضح الانهيار بأن هناك أوقاتاً قد تتنازع فيها المصالح المؤسسية مع مبادرات جديدة في الولايات تهدف إلى بناء أنظمة أقل كلفة. وفي هذا السياق سيكون هناك نزاع بين القيم التقليدية والقيم الأحدث للموظفين العامين النشطاء. ولهذا فإن هدفنا الثاني في هذا الكتاب هو بناء فهم أفضل للطرق التي تستطيع بها بحوث السياسة أن تعزز بالمعلومات القرارات السياسية بشأن نهج التعليم العالي.

إن هذه المجموعة من المقالات تستطلع إمكانية تطبيق عدسة نظرية بديلة على دراسة بحوث السياسة في التعليم العالي وتتفحص الأسس المنطقية البديلة لتمويله. ويجادل هابرماس (1985، 1987) بأن معظم العمل الإستراتيجي يهدف إلى تحقيق غايات. وبناء عليه فإن معظم المؤيدين يقيمون أسساً منطقية لدعم مواقفهم ذاتها وأهدافهم نفسها. فقد قام كثير من محللي السياسة بتوثيق التضاؤل العالمي للرفاه الاجتماعي وتمويل التعليم إلى جانب التأكيد المتزايد على خصخصة هذه الخدمات (هنري وشركاه 2001؛ وتيفورد 2002). وفي كتاب **التنمية وأزمة دولة الرفاهية** فإن إيفلين هوبر وجون د. ستيفينز

يلاحظان: «إن زعمنا هو أن مصالح الطبقة والنوع الاجتماعي هي مركبة اجتماعياً، وأن التغيرات في علاقات قوة الطبقة والنوع الاجتماعي تعمل جزئياً عبر التغيرات في الوعي -التفضيلات المتغيرة- للسكان فتزودنا بعلاقة مهمة في مجادلتنا بأن النمط الطويل الأمد للحكومة المتحزبة هو الشيء الشديد الأهمية لتطور دولة الرفاهية» (2001، ص28). ويتفحص المؤلفان تأثير التغيير في الأغلبية السياسية من المسؤولين المنتخبين على تمويل برامج الرفاه الاجتماعي في الديمقراطيات المتقدمة على الصعيد العالمي، باستعمال التحاليل التراجعية الارتدادية، وهما يتفحصان تواريخ حالات الأسس المنطقية المتغيرة بالنسبة للتمويل العام. إن العقائد المسيطرة التي تحملها الأغلبيات السياسية الجديدة في الهيئات الوطنية المنتخبة (هيوبر وستيفنس 2001) وحكومات الولايات في أمريكية (تيفورد 2002) - قد أزالت التأكيد على الإنصاف لصالح الخصخصة، وهذه قيمة منعكسة في السياسات الاجتماعية والتعليمية على حد سواء.

ويجادل هابرماس أيضاً (1985، 1987) لصالح المقاربة الاتصالية المنطوية على تمييز الادعاءات المعلنة باستخدام أسس منطقية، ويتفحص الأدلة المتصلة بتلك الادعاءات ويعيد تركيب التفهم الذي قد يعزز بالمعلومات أنماطاً جديدة من العمل القائم على حالات التفهم الجديدة تلك. وفي حلبة السياسة، فإن تطبيق هذه الطريقة قد وصف بأنه «مقاربة انتقادية عملية تجريبية» (ميرون وسانت جون 2003؛ وسانت جون وهوسلر 1998؛ وسانت جون وبولصن 2001). وهي طريقة فيها إمكانية جلب دليل تقويمي غير مرتبط بأي أساس منطقي وإدخاله في مناقشات السياسة (تيدلي 1998)، ولكنها نادراً ما تستخدم في تحليل السياسة. إن نهج المعالجة القياسي المستخدم لتأطير مشكلات السياسة يحدّ من الاستخدام الواسع لنهج المعالجة الانتقادي - التجريبي. ويميل الباحثون إلى تأطير المشكلات ضمن منظور نظري وحيد، مما يعني أنهم يوجدون بصورة نموذجية دراسات لاختبار أساس منطقي وحيد، بدلاً من اختبار ادعاءات متنافسة ومتعددة الأطراف (ميرون وسانت جون 2003). وعلاوة على ذلك فإن معظم الممارسين يقيمون أسساً منطقية جديدة لدعم مواقفهم المتطورة القائمة على أساس مراجعة الأدلة، ولكنهم يميلون إلى عدم امتلاك عقل مفتوح إزاء الأسس المنطقية المتنافسة.

إن موقفنا هو أن باحثي السياسة إذا كانوا يدركون السياسات والطبيعة الإستراتيجية لبحوث السياسة فإنهم يستطيعون أن ينشئوا دراسات تقدم معلومات لصناع السياسة ذوي الآراء ووجهات النظر المختلفة. إن تقديم أدلة عملية تجريبية متصلة بادعاءات متضاربة قد يخلق حالات تفهم جديدة. والباحثون الذين يستعملون طريقة المعالجة هذه يستطيعون مواجهة التحديات الجديدة التي تبرز من سياسات مطبقة قائمة على قرارات عقائدية أو سياسية. ومثل هذا البحث يستطيع أن يعزز بالمعلومات مزيداً من التكيفات في السياسة.

ونحن بصفتنا محررين اتخذنا خطوة أولى نحو طريقة المعالجة الانتقادية – التجريبية، فطلبنا من الباحثين الخبراء والممارسين المطلعين أن يتفحصوا الأسس المنطقية الشائعة الاستعمال في سياسة الولايات والسياسة الاتحادية، إلى جانب الحجج الجدلية التي يستخدمها الآن الضاغطون لصالح الجامعات. وطلبنا من المساهمين أن يبدؤوا عملية إعادة التفكير في الأسس المنطقية التي يستعملها المدافعون عن المؤسسات للضغط لصالح التعليم العالي، ويستعملها الباحثون لدراسة سياسات التعليم العالي. وكانت هناك ثلاثة أسئلة شاملة ومؤثرة وجهتنا ووجهت المساهمين، وهي:

كيف تستطيع نظريات العملية السياسية أن تعزز بالمعلومات البحث في سياسة التعليم العالي ودعمها سياسياً؟

وكنا مهتمين على وجه التحديد بالإسهام في تفهم سياسة التعليم العالي التي تشمل فهماً للأدوار المتميزة للضغط المصلحي والبحث. ولذا طلبنا من الباحثين الذين تستطيع بحوثهم أن تعزز بالمعلومات فهماً للسياسة أن يعالجوا مواضيع محددة تتصل بسياسة التعليم العالي.

كيف أثرت التحولات في العقائد السياسية على مدى العقدين الماضيين، إلى جانب الخصخصة المتزايدة للتعليم العالي العام، على الأسس المنطقية التي يستخدمها المدافعون عن التعليم العالي للضغط لكسب الدعم العام؟

إن أجور التعليم المرتفعة تخلق بيئة مختلفة لمؤيدي التعليم العالي العام والخاص. فعلى مدى الجزء الأكبر من القرن العشرين، كانت الولايات مهتمة بصورة أولية بالجامعات

العامة. ولكن مع تزايد خصخصة الكليات العامة، فإن الولايات، والحكومة الاتحادية بحاجة إلى طرق جديدة للتفكير في مستقبل أنظمة الولايات التي تشمل الجامعات العامة والخاصة على حد سواء. وهكذا فإنه من المهم النظر في كيفية قيام السياق الجديد بتقديم المعلومات وإجراء التحويلات في الأسس المنطقية المستخدمة لدعم السياسات الجديدة في مجالات قضايا محددة لها علاقة بالأهداف المشتركة الجديدة، مثل مساعدات الطلبة أو إنهاء الفصل والتفرقة.

كيف يستطيع الباحثون المهتمون بسياسة التعليم العالي أن ينهمكوا في بحث يعزز بالمعلومات تطويراً أفضل للسياسة؟

إن هذا التحديد المبدئي التمهيدي لسياق السياسة الجديد وذكر الأهداف المشتركة الممكنة يعزز بالمعلومات هذه الدراسة الأولية، ولكن كيف يمكن تقديم المعلومات للباحثين المهتمين بالتبعات السياسية لبحوثهم؟ وبهذا المعنى، فإننا مهتمون بالطرق التي قد يعطي بها هذا البيان للأهداف معلومات عن الاتجاهات الجديدة في بحوث السياسة.

إن فصول هذا المجلد تقدم أساساً لاقتراح أرضية مشتركة جديدة للسياسة التعليمية العامة، أرضية تعترف بالتفضيلات الجديدة لعامة الناس في نفس الوقت الذي تتضح فيه الأسس المنطقية البديلة وتخضع للفحص. وإن التحليلات هنا تستطيع إعلام القراء عن هذه المسائل. فالمؤلفون يعالجون مواضيع محددة تتصل بالسياسة الاتحادية (القسم الأول) والسياسة في الولايات (القسم الثاني) والأسس المنطقية التي تستخدمها المؤسسات في حججها لصالح التمويل العام (القسم الثالث). وفي مقدمة كل قسم، ننظر في كيفية قيام الفصول بإعلام القراء عن دور النظرية في البحث في الدعم السياسي، وكيف تؤثر العقائد السياسية على الأسس المنطقية المستعملة في الحجج الجدلية لصالح التمويل، وكيف يمكن للبحوث السياسية أن تعزز بالمعلومات تطوير السياسة في السياق السياسي. وفي القسم الأخير (القسم الرابع) ننظر في النظرية والتطبيق لعملية الضغط في هذا السياق الجديد، ونقترح إستراتيجيات لإجراء بحث لسياسة تطبيقية تستطيع أن تعزز بالمعلومات عملية تطوير السياسة.

المراجع

اللجنة الاستشارية للمساعدات المالية للطلبة 2002: **وعود فارغة: أسطورة الوصول إلى الكليات في أمريكة**، (واشنطن، مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

د. ج. إيمي 1987: «هل يمكن لتحليل السياسة أن يكون أخلاقياً؟» في كتاب **مواجهة القيم في تحليل السياسة: سياسة المعايير**، من تحرير ف. فيشر وج. فورستر، ص 45-67. (نيوبري بارك، كاليفورنيا: سيج).

و. ج. بنيت 1987: «كلياتنا الجشعة»، (**النيويورك تايمز**، 18 شباط/ فبراير).

د. ج. بيرغ وس. آ. هوبناك 1987: «مفهوم التعليم المتصل بالكلفة وتنفيذه في جامعة مينيسوتا» في **مجلة التعليم العالي**، المجلد 58 (العدد3): ص 276-305.

ك. ر. براكو، ور. ك. ريتشارد سون الأصغر، وب. م. كالان، وج. ي. فيني 1999: «بيئات السياسة وتصميم الأنظمة: فهم تراكيب حكم الولايات»، في مجلة **ريفيو أوف هاير إديوكيشن**، المجلد 23 (العدد 1)، ص 23-44.

ب. م. كالان وج. ي. فيني (تحرير) 1997: **التمويل العام والخاص للتعليم العالي: تشكيل السياسة العامة للمستقبل**، (فينيكس، أريزونا مجلس التعليم الأمريكي ومطبعة أوريكس).

س. ي. كوك 1998: **الضغط لصالح التعليم العالي: كيف تؤثر الكليات والجامعات على السياسة الاتحادية**، (ناشفيل، تنيسي، مطبعة جامعة فاندربلت).

س. ي. فين الأصغر 1988: «وقت إصدار الحكم للتعليم العالي في محكمة الرأي العام»: مجلة **تشينج** (العدد 4) (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس): ص 35-38.

س. ي. فين الأصغر وب. ف. مانو 1996: «خلف الستار: التعليم العالي في الولايات المتحدة»، في مجلة **ولسون كوارترلي** (الشتاء): ص 44-53.

ر. فوسي وم. بيتمان (تحرير) 1998: **الحكم على الطلاب بالاستدانة: قروض الكليات والسياسة العامة**: (نيويورك: مطبعة كلية المعلمين).

obeikandi.com

ل. ي. غلاديو ووبس. سويل 1999: «المعونة المالية لا تكفي: تحسين الظروف لطلاب الأقليات وذوي الدخل المنخفض»، في كتاب: **تمويل تعليم الكلية: كيف يعمل، وكيف يتغير**، تحرير ج. ي. كنغ، ص 177-197. (وستبورت – كونيكتيكوت: مطبعة أوريكس).

ج. هابرماس 1985: **نظرية العمل التواصلي**، المجلد الأول: **العقل وعقلنة المجتمع**، ترجمة ت. مكارثي. (بوسطن، مطبعة بيكون).

ج. هابرماس 1987: **نظرية العمل التواصلي**، المجلد الثاني: **حياة العالم والنظام: دراسة نقدية للمحاكمة العقلية الوظيفية**، ترجمة ت. مكارثي. (بوسطن، مطبعة بيكون).

و. ل. هانس 1983: «تأثير المساعدة المالية للطلبة على الوصول»، في كتاب **الأزمة في التعليم العالي**، تحرير ج. فرومكين، (نيويورك: أكاديمية العلوم السياسية).

ج. س. هيرن 1993: «مفارقة النمو في المساعدة الاتحادية لطلبة الكليات: 1965-1990» في كتاب: **التعليم العالي: كراس عن النظرية والبحث**، المجلد التاسع، تحرير ج. س. سمارت، ص 94-153. (نيويورك. مطبعة آغاثون).

م. هنري، وب. لنغارد، وف. ريز في وس. تايلور 2001 **قاموس أكسفورد الجامعي، العولمة وسياسة التعليم**. (آمستردام: بيرغامون).

د. س. هانيمان وج. ل. واتنبارجر وك. س. وستبروك (محررون) 1996: **الصراع على البقاء: تمويل التعليم العالي في القرن القادم**. (ثاوزاند أوكس، كاليفورنيا: مطبعة كوروين).

ي. هوبر وج. د. ستيفنز 2001: **نمو دولة الرفاهية وأزمتها: الأطراف والسياسات في الأسواق العالمية**. (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو).

ي. ل. جونسون 1989: تصورات خاطئة عن منح الأراضي المبكرة للكليات في كتاب ASHE في **تاريخ التعليم العالي**، تحرير ل. ف غود تشايلد وهـ. س. ويشسلر. (نيدهام هاتيس، مونتانا: مطبعة جن).

obeikandi.com

س. ل. جونسون وج. ج. كيدويل (محرران) 1996: **إعادة اختراع الجامعة: إدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي** 1996. (نيويورك: وايلي).

ج. كيلر 1983: **الإستراتيجية الأكاديمية: الثورة الإدارية في التعليم العالي الأمريكي** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

ج. ج. كيدويل وو. ماسي 1996: «التحول في التعليم العالي: ما بعد الهندسة الإدارية»، في كتاب: **إعادة اختراع الجامعة: إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمويلها** 1996. تحرير س. ل. جونسون وج. ج. كيدويل، ص 3-32. (نيويورك: وايلي).

ج. ي. كنغ 1999: «أزمة أم فرصة مناسبة: لماذا يقترض الطلبة أكثر؟» في كتاب **تمويل تعليم الكلية: كيف يعمل، وكيف يتغير**، تحرير ج. ي. كنغ ص 165-176. (وستبورت، كونيكتيكوت: مطبعة أوريكس).

م. كرامر، 1993: «الأدوار المتغيرة في تمويل التعليم العالي»، في كتاب **أوراق وتقارير أرضية خلفية**، تحرير ج. ب. مريسوتيس. (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مسؤولية اللجنة الوطنية عن تمويل التعليم ما بعد الثانوي).

م. س. مكفيرسون وم. و. شابيرو 1991: **إبقاء الكلية ممكنة: الحكومة وفرص التعليم**. (واشنطن، مقاطعة كولومبيا. مؤسسة بروكينغر).

م. س. مكفيرسون وم. و. شابيرو 1997: **لعبة مساعدة الطلبة: تلبية الحاجة ومكافأة الموهبة في التعليم العالي الأمريكي**. (برينستون: مطبعة جامعة برينستون).

ل. ف. ميرون وي. ب. سانت جون (محرران) 2003: **إعادة تفسير إصلاح مدارس المدن: هل فشلت مدارس المدن، أم أن حركة الإصلاح خذلت مدارس المدن؟** (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

م. مومبر 1996: **إزاحة حاجز سعر الكلية: ما الذي فعلته الحكومة ولماذا لم ينجح؟** (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

obeikandl.com

د. م. نوريس، ون. ل. بولتون 1987: **دليل للمخططين الجدد** (آن آربور ميتشيغان: جمعية التخطيط للكليات والجامعات).

م. د. بارسونز 1997: **القوة والسياسة: الصنع الاتحادي لسياسة التعليم العالي في التسعينيات** (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

م. د. بارسونز 2000: «حلبة سياسة التعليم العالي: صعود وسقوط أسرة»، في كتاب: **التعليم العالي في مرحلة انتقال: تحديات الألفية الجديدة**. تحرير ب. فايف وج. لوسكو، ص 83-107 (وستبورت، كونيكتيكوت: منشورات غرينوود).

د. م. بريست، وو. ي. بيكر، ود. هوسلر، وآ. ب. سانت جون (محررون) 2002: **أنظمة الميزانيات المبنية على الحوافز في الجامعات العامة**، (نورثها مبتون، مونتانا: إدوارد إلغار).

ر. م. روزنفايغ، 1998: **الجامعة السياسية: السياسة، والسياسات، والقيادة الرئاسية في جامعة البحوث الأمريكية**، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

آ. ب. سانت جون 1991: «إطار لإعادة فحص إستراتيجيات إدارة موارد الولايات في التعليم العالي» في **مجلة التعليم العالي**، المجلد 62، العدد (3): ص 263-287.

آ. ب. سانت جون 1992: «تحول الكليات الخاصة للفنون الحرة» في مجلة **ريفيو أوف هاير إديوكيشن**، المجلد 15 (العدد 1)، ص 83-106.

آ. ب. سانت جون 1994: **الأسعار، والإنتاجية، والاستثمار: تقويم الإستراتيجيات المالية في التعليم العالي** ASHE-ERIC **تقرير التعليم العالي** قم 3. (واشنطن مقاطعة كولومبيا جامعة واشنطن: كلية التربية والتنمية الإنسانية).

آ. ب. سانت جون 2002، تحدي الوصول: إعادة التفكير في أسباب انعدام المساواة الجديدة. تقرير القضايا السياسية # 2002-1 (بلومنغتون - إنديانا: مركز إنديانا لسياسة التعليم).

آ. ب. سانت جون 2003، ي. ب. سانت جون 2003، **إعادة تمويل حلم الكلية: الوصول، وتكافؤ الفرص، والعدالة لدافعي الضرائب**، (بالتيمور. مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

آ. ب. سانت جون ود. هوسلر 1998: «إزالة الفصل في التعليم العالي في البيئة القانونية لما بعد فورديس: وجهة نظر انتقادية – عملية» في كتاب: **العرق، والمحاكم، والتعليم المتساوي: حدود القانون**، المجلد 15، قراءات في التعليم المتساوي، تحرير ر. فوسي. (نيويورك، مطبعة AMS).

آ. ب. سانت جون وم. ب. بولصن 2001: «تمويل التعليم العالي: تبعات النظرية، والبحث، والسياسة، والممارسة». في كتاب **تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث، والسياسة، والممارسة**، تحرير م. ب. بولصن وج. س. سمارت. (نيويورك: مطبعة آغاثون).

هـ. سيمسك ور. ب. هايدنجر 1992: «تحليل للتحول النموذجي في تطور التعليم العالي الأمريكي وتبعاته للعام 2000»، ورقة مقدمة في رابطة دراسة التعليم العالي ED352923.72 PP.MF-01; PC-03

س. ي. سلوتر 1991: «أيديولوجية التعليم العالي «الرسمية»: سخريات ومفارقات» في كتاب: **الثقافة والأيديولوجية في التعليم العالي: دفع جدول أعمال انتقادي**، تحرير و. ج. تيرني، ص 59-86. (نيويورك: برايجر).

س. ي. سلوتر ول. ل. ليزلي 1997: **الرأسمالية الأكاديمية: السياسة، والسياسات، والجامعة التجارية الرائدة**، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

ج. س. تيفورد 2002: **نهوض الولايات: تطور حكومة الولاية الأمريكية**، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

س. تيدي 1998: «أربع نشرات مرتبطة بدراسة التعليم المتساوي وإلغاء الفصل في الولايات المتحدة»، في كتاب **العرق، والمحاكم، والتعليم المتساوي: حدود القانون**، المجلد 15، قراءات عن التعليم المتساوي، تحرير ر. فوسي، ص 237-258. (نيويورك: مطبعة AMS).

ل. هـ. ترايب 1972: «علم السياسية: تحليل أم عقيدة» في مجلة **الفلسفة والشؤون العامة**، المجلد الثاني (العدد1) (الخريف): ص 66-110.

obeikandi.com